

## اللجنة الإقليمية،

إن ناقشت الوثيقة الخاصة بوفيات الأمومة والطفولة وانعكاساتها الاجتماعية والاقتصادية\*،

وإن تلاحظ بقلق المستويات المرتفعة لوفيات الأمومة والطفولة في بعض بلدان الإقليم،

وإن تلاحظ أن هذه المشكلة المعقدة، ذات الجذور الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، يحتاج حلها إلى اتباع نهج شامل، تكون فيه التدابير الاجتماعية الاقتصادية مرتبطة بالأنشطة المتعلقة بالصحة،

وإن تقر بضرورة اتخاذ إجراءات منسقة فورية لكبح جماح وفيات الأمومة المرتفعة بشكل مفرغ أثناء الحمل والولادة والنفاس،

تتبنى المبادرة التي انبثقت عن مؤتمر الأمومة السليمة الذي انعقد في عمان بالاردن في الفترة ما بين ٢٤ و١٩٨٨/٩/٢٦، وتحث الدول الأعضاء على العمل لتحقيق ما يلي:

(١) توعية المواطنين بأهمية المخاطر التي تتعرض لها صحة الأم والطفل، وتعبئة العزم السياسي لاتخاذ ما يلزم لتحسين صحة المرأة والطفل، وتخفيض وفيات الأمومة بحيث لا تزيد في سنة ألفين على نصف ما هي عليه الآن؛

(٢) بناء عملية الاتصال بالمواطنين على ركيزة من المعلومات الجيدة، مع جعل الرسالة الإعلامية واضحة يسهل فهمها وربطها بالخدمات، والاستفادة من كل وسائل الاتصال، بما في ذلك دور العبادة والمدارس وال النوادي، من أجل زيادة الوعي بصحة الإنجاب وتأمين التدريب الكافي حول طرق الاتصال؛

(٣) تكوين لجنة وطنية للأمومة المأمونة في كل قطر، تمثل فيها جميع القطاعات المعنية، وتقوم بإعداد الاستراتيجيات والخطط اللازمة لتحقيق ذلك، وتعمل على ضمان ذلك بإصدار التشريعات اللازمة؛

(٤) تخطيط وتنفيذ ومتابعة دراسات إقليمية لتقدير وتوصيف مشكلات وفيات الأمومة، والأمراض المتصلة بالحمل والولادة والنفاس، وذلك باستعمال طرق موحدة لجمع المعلومات، مع الاستفادة من البحوث السابقة عن صحة الإنجاب، لتحديد أولويات للبحوث التي لاتزال تصب إليها الحاجة، وضمن تحسين نظم التسجيلات الحيوية مع توحيد تصميم شهادة الوفاة والتأكيد على إلزاميتها وتسجيل المعلومات المطلوبة فيها بشكل كامل، وتأمين التدريب الكافي في طرق البحث العلمي؛

(٥) إجراء بحوث العمليات اللازمة لتقييم الخدمات القائمة لرعاية صحة الأمومة والطفولة، بما في ذلك تنظيم الأسرة، وخصوصاً في المناطق الريفية، والتعرف على آراء وتصورات المراجعين والمراجعات وسائر الفئات المستهدفة، وتوسيع قاعدة المستفيدين وشموليتها وتقييمها، ووضع الخطط اللازمة لتحسين هذه الخدمات وتطويرها؛

(٦) تحسين وضع المرأة بما يضمن ما يلي:

- التحقق من نوالها قسطاً كافياً من التعليم؛
- تأمين مشاركتها مع سائر أفراد المجتمع في اتخاذ القرار، وفي تخطيط وتنفيذ ومتابعة سياسات وبرامج صحة الإنجاب وتنظيم الأسرة؛
- ممارسة حقها في تحقيق الأحمال المرغوبة والمباعدة بين الأحمال، مع توفير الخدمات اللازمة لذلك؛
- القضاء على الممارسات التقليدية الضارة بما في ذلك ختان البنات؛

(٧) تعزيز وتحسين خدمات الرعاية الصحية الأولية والخدمات المجتمعية، بما في ذلك الخدمات التوليدية الأساسية، بغية تحسين مستوى الرعاية أثناء الحمل والولادة والنفاس والعناية بمضاعفاتها، وضمان حدوث جميع الولادات بإشراف عاملين صحيين مدربين، وعدم السماح بولادة حمل مخوف بالخطر بدون إشراف طبي، وتأكيد إمكانية الإحالة إلى مستويات خدمات الرعاية العليا، مع ضمان جودة هذه الخدمات، وتوفير المواصلات اللازمة لذلك؛

(٨) توفير العدد الكافي من مقدمي الخدمات الصحية، بحد أدنى قدره مولدة مدربة لكل قرية، مع توفير التدريب والإشراف الكافيين؛

(٩) إدخال مفاهيم ومبادئ الأمومة المأمونة كمواد علمية في مناهج المدارس الابتدائية والثانوية ومعاهد وكليات الطب وسائر العلوم الصحية والاجتماعية؛

(١٠) تدعيم برامج التمنيع الموسع ومكافحة الإسهال والأمراض التنفسية الحادة وتشجيع الإرضاع من الثدي؛

(١١) الطلب إلى المدير الإقليمي تقديم تقرير عن التقدم المحرز في هذا المجال إلى الدورة السابعة والثلاثين.